البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

عنوان البحث باللغة العربية	الاقتصاد الأخضر وتأثيره على الصحة العامة
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The Green Economy and its Impact On Public Health
إعداد	إبراهيم عبد الله إبراهيم
إشراف	أ.د/ سحر البهائي

لاستكمال متطلبات
الحصول على الماجستير المهني
"التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

ملخص البحث

يشير مفهوم الاقتصاد الأخضر إلى النشاط والنمو الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة الحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية، ويعرف برنامج الامم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل، من دون تعريض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة ايكولوجية خطيرة.

ويتوقع المحللون والخبراء أن يؤدي تطوير الاقتصاد الأخضر وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة إلى نمو اقتصادي في القطاعات العامة والخاصة، حيث يشكل بناء الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تشمل التنمية الاجتماعية ، والبيئية والاقتصادية كلها وبالتالي الأثر الإيجابي على الصحة العامة لأفراد المجتمع.

الكلمات الأساسية (الافتتاحية): الاقتصاد الأخضر، القطاع الزراعي الأخضر القطاع الصناعي الأخضر الائتمان الأخضر الصحة العامة

Abstract

The concept of green economy refers to economic activity and growth that aims to achieve sustainable development while taking into account the reduction of environmental risks and scarcity of environmental resources. The United Nations Environment Program defines the green economy as a system of economic activities that improve the quality of human life in the long term, without exposing future generations to environmental hazards or serious ecological scarcity.

Analysts and experts expect that developing the green economy and changing unsustainable consumption patterns will lead to economic growth in the public and private sectors, as building a green economy is a path towards achieving sustainable development that includes social, environmental and economic development as a whole, and thus the positive impact on the public health of members of society.

: Keywords
Green agricultural Green industrial sector Green economy
Public Health Green credit

القسم الأول: الإطار النظرى

مقدمـة البحث:

شهد العالم عام ٢٠٠٨ عدم استقرار في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، ونقص الأغذية العالمية وندرة في المياه نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي لا تزال أثارها قائمة ومحسوسة في معظم أنحاء العالم. وقد مست تلك التأثيرات جميع أنحاء العالم ولها انعكاسات محددة على تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتمثل هذه المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تهديدات خطيرة على الصحة العامة لأجيالنا المقبلة.

وعلى الرغم من الأوضاع غير المستقرة التي تمر بها المنطقة، سياسية واجتماعية واقتصادية، لكن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد في نقل العالم العربي إلى اتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والاستقرار في البيئة جنبا إلى جنب مع الاقتصاد، حيث تتمحور المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفر أساسا سليما لمعالجة نقاط الضعف في الاقتصاديات العربية، من تخفيف الفقر والبطالة، إلى تحقيق أمن غذائي، إلى توزيع أكثر عدالة للدخل، بما يحقق استقرار مجتمعي وأمني، كما أن الاستخدام الكفؤ للأصول الطبيعية من أجل تنويع الاقتصاد، الذي يمثل آلية وركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر، ويوفر مناعة في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي بما يحقق الاستقرار الاقتصادي الغائب عن كثير من مجتمعاتنا[1].

ويشير مفهوم الاقتصاد الأخضر إلى النشاط والنمو الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة الحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية. ويعرف برنامج الامم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها ان تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل، من دون تعريض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة ايكولوجية خطيرة.

1 رأفت ميساك، الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة للتنمية، مجلة علوم وتكنولوجيا، معهد الكويت للأبحاث العلمية، 2012، ص18.

ويتوقع المحللون والخبراء أن يؤدي تطوير الاقتصاد الأخضر وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة إلى نمو اقتصادي في القطاعات العامة والخاصة، حيث يشكل بناء الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تشمل التنمية الاجتماعية ، والبيئية والاقتصادية كلها وبالتالي الأثر الإيجابي على الصحة العامة لأفراد المجتمع.

مشكلة البحث:

يقوم الجهاز المصرفي بدور فعال كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين وتعد السياسات المالية والتي يتم تنفيذها عبر الجهاز المصرفي وتوجيه الاستثمارات لقطاعات محددة بتقديم حوافز استثمارية وسعر فائدة تنافسي لمشاريع مهتمة أو مخصصة للمحافظة على البيئة من العوامل شديدة التأثير على توجيه القطاعات الاقتصادية الى الانشطة المستهدفة لتحقيق معدلات النمو المطلوبة على مستوى الدولة ككل.

لا يزال حجم التمويل الموجه للمشروعات الخضراء أو الصديقة للبيئة محدودة بالنسبة لحجم الفرص المتاحة على الرغم من توافر السيولة بالجهاز المصرفي بمعدلات غير مسبوقة وفقا للبيانات المتاحة من البنك المركزي المصري ولكن حلقة الوصل بين حجم الودائع بالجهاز المصرفي وحجم التمويل البيئي، لا تزال مفقودة وهو ما دعي الباحث للتقدم بهذا البحث لعلها تكون حلقة في سلسلة التوجه نحو الاستفادة من هذه الودائع وتوجيهها التوجه الصحيح لدعم التوجه للاقتصاد الأخضر. وبلغت الودائع لدى الجهاز المصرفي المصري في 2018/6/30 مبلغ 198,66 مليار دولار و بلغ حجم الائتمان المصرفي في مصر 91,10 مليار دولار أمريكي بنسبة 45,86 % من اجمالي الودائع في نفس الفترة[1].

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة على السؤال التالي:

ما مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل ودعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وأثره على الصحة العامة في مصر؟

[1] **البنك المركزي المصري التقرير السنوي 2018/2017 ص 37**

أهداف البحث:

تتبلور أهداف البحث في:

1- قياس وسائل دعم القطاع المصرفي للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر من خلال التمويل الأخضر وبابتكار وسائل جديدة تؤدي إلى توجيه مدخرات العملاء (التي يعاني القطاع المصرفي من تكدسها لديه) لتوجيها إلى شتى قطاعات الاقتصاد الأخضر مما يحقق مجموعة من المزايا والوفورات والاستفادة لكافة قطاعات المجتمع والحفاظ على الصحة العامة.

2- تحديد وسائل الحفاظ على الموارد المتاحة لدى المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة لكافة موارد المجتمع مع التوجه للاقتصاد الأخضر باعتباره من أهم الوسائل التي تؤدي إلى السلامة من خلال توجيه كافة أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق هذا الهدف وفقاً لتقرير الأمم المتحدة عن مصر ومحاولة تحقيق الوفورات التي حددها التقرير والتي تقدر بمبلغ 2,6 مليار دولار سنوياً في مصر وتوفير 8 ملايين فرصة عمل نتيجة التوجه للاقتصاد الأخضر[1].

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الناحيتين النظرية والتطبيقية من الأسباب التالية :

1- بعد مراجعة عدد من المكتبات العربية والأبحاث المنشورة توصل الباحث إلى أن موضوع الجهاز المصرفي ودوره في دعم التوجه للاقتصاد الأخضر من اجل التنمية المستدامة لم يحظ بالاهتمام الكافي من الدراسات العربية على وجه الخصوص (وذلك في حدود علم الباحث على الرغم من أهميته البالغة على الصعيد المحلى والصعيد الدولي ولما له من اثار على الاقتصاد القومي ككل.

2- يعتبر الجهاز المصرفي أحد أهم الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي، حيث تقوم بدور فاعل في التنمية والإصلاح الاقتصادي ويساهم في تطوير النشاط الاقتصادي على كافة المستويات لذلك يسعى الباحث لعمل دراسة متخصصة توضح أهمية ذلك الدور التوجيه كافة القطاعات الاقتصادية لتحقق التنمية الشاملة عن طريق التوجه للاقتصاد الأخضر الذي يمثل قاطرة

1 وزارة الدولة لشئون البيئة ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)، المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، 2015

التنمية على كافة المستويات ولكن ذلك لن يحدث بدون توفير الدعم المالي المتمثل في التمويل الأخضر حتى تتحقق كافة الوفورات.

3- يواجه الجهاز المصرفي تحديات مختلفة يرتبط بعضها بتراكمات سابقة والبعض الأخر يتصل بمستجدات محلية ودولية خاصة فيما يتعلق بقضايا التعثر وتراجع معدلات الائتمان المصرفي، يضاف إلى ذلك أن القطاع المصرفي يعاني من تكدس المدخرات على وجه العموم وخصوصا خلال فترة الدراسة وزاد من مشكلة تكدس المدخرات قرار تعويم الجنيه المصري في 2016/11/3 نظرا لارتفاع معدلات الفوائد في البنوك على حسابات الادخار حيث ارتفعت أسعار الفائدة على الإبداع والإقراض الى 18.75% و 19.97% على التوالي وارتفعت نسبة التضخم إلى 35.2% في شهر يوليو 2017 مقارنة ب 31.95% في شهر يونيو 2017[1].

ولمواجهة موجات التضخم التي صاحبت عملية التعويم وللحد من آثار التضخم تم رفع الفائدة على الشهادات الادخارية الى 20 % مما ادى الى ارتفاع حجم المدخرات ، المصرية الى 2,85 تريليون جنيه في 2017/3/31 مقارنة بمبلغ 286,4 مليار جنيه في 2003/6/30 وفقا لبيان البنك المركزي مما يمثل عبئا على الجهاز المصرفي ما لم يوجه هذه المدخرات بالشكل الصحيح في استثمارات حقيقية تساهم في دعم الاقتصاد القومي وتحافظ على الموارد المتاحة من التدمير أو الاستهلاك الجائر وذلك بمشروعات توجه نحو الاقتصاد الأخضر بما يحقق لها دورها التنموي في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة حجم الناتج القومي وتشغيل العمالة وتحقيق وفورات وعوائد مناسبة على كافة المستويات وتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر والحفاظ على الصحة العامة لفئات المجتمع.

[1] البنك المركزي المصري، التقرير الشهري يوليو ٢٠١٧ ص ١٩

فروض البحث:

تحاول الدراسة اختبار صحة الفروض التالية :

- **الفرض الأول** : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للائتمان الأخضر على القطاع الزراعي الأخضر في مصر.
- **الفرض الثاني** : توجد علاقة ذات دلالة احصائية للائتمان الأخضر على القطاع الصناعي الأخضر في مصر.
- **الفرض الثالث** : توجد علاقة ذات دلالة احصائية للودائع على القطاع الزراعي الأخضر في مصر.
- **الفرض الرابع** : توجد علاقة ذات دلالة احصائية للودائع على القطاع الصناعي الأخضر في مصر.
- **الفرض الخامس** : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الائتمان الأخضر والودائع من جانب والقطاع الزراعي الأخضر والصحة العامة في مصر.
- **الفرض السادس** : توجد دلالة احصائية بين الائتمان الأخضر والودائع من جانب والقطاع الصناعي الأخضر والصحة العامة في مصر.

حدود البحث:

تتمثل حدود الدراسة في حدود زمانية وحدود مكانية على النحو التالي :

- **حدود زمنية** : الفترة من سنة 2003 وحتى سنة 2018 لمدة ستة عشر عاماً وذلك وفقاً للبيانات المنشورة وهي الفترة التي شهدت توتراً في التغيرات الحاكمة لتوجيهات وسياسات الجهاز المصرفي المصري.
- **حدود مكانية** : الجهاز المصرفي في جمهورية مصر العربية للاهتمام بالاقتصاد الأخضر والمشروعات المتوافقة مع البيئة بما يتناسب مع الصحة العامة.

منهج البحث :

اعتمد الباحث عدة مناهج بحثية في دراسة الجهاز المصرفي ودوره في دعم التوجه للاقتصاد الأخضر وتأثيره على البيئة والصحة العامة وقد استخدم الباحث الاسلوبين المكتبي والتحليلي في إعداد دراسته وذلك على النحو التالي:

المنهج الأول : الدراسة المكتبية من خلال المنهج الاستقرائي :

استهدف الباحث من خلال هذا المنهج التعرف على مجموعة المفاهيم النظرية للدراسة من خلال الاطلاع على المراجع العربية والأجنبية والتي تمثلت في الكتب والبحوث والرسائل العلمية وكذلك التقارير والندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

المنهج الثاني : المنهج الاستنباطي / التحليلي :

استهدف الباحث من هذا المنهج إثبات صحة أو خطأ فرضيات الدراسة بهدف حل مشكلة الدراسة وتحليل البيانات.

الدراسات السابقة:

دراسة مرام تيسير مصطفى (٢٠١٢)دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر. وهدفت الدراسة إلى: إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها. عرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين أساسيتين هما مرحلة التخطيط المركزي و مرحلة الانفتاح. محاولة الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثم توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج التي تم استخلاصها فيما يلي: التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها و التي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية. إن النظام المصرفي وعلى الرغم من صدور الكثير من القوانين التي فسح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وأعادت النظر في ترتيب العلاقة بين المصرف المركزي و الخزينة العمومية واستعاد من خلالها المصرف المركزي صلاحياته النقدية، إلا أنها لم تطل الجوانب التقنية والبشرية التي تسمح للمصرف أن يتحرر ليلعب دوره كوسيط مالي نقدي يجلب الادخار لتوظيفه في مجالات الاستثمار مساهماً بذلك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. إن مواكبة التطور التكنولوجي تفرض على المصارف

إعادة النظر في المناهج و الأساليب المعتمدة وخاصة الإصلاحات الأخيرة في إطار الدخول في العولمة المالية.

دراسة السيد فراج السعيد (٢٠١٠): تطوير الجهاز المصرفي في اطار التحرير الاقتصادي لدعم الاستقرار و التنمية، دراسة حالة مصر، وهدفت الدراسة إلى:

تحليل وتقييم تجربة التحرير المالي والمصرفي في مصر وما افرزته من أثار طالت الاستقرار والتنمية. تناول الأفكار النظرية للتحرير الاقتصادي والمصرفي والسياسات المرتبطة بهما. تناول بعض تجارب التحرير المالي والمصرفي.

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها: أن البلدان التي طبقت بعمق التحرير المالي والمصرفي هي التي تعرضت الأزمات مالية ومصرفية حادة ومتكررة. أن الجهاز المصرفي المصري قد خضع بشكل تدريجي للتحرير. ان التحرير الإشرافي والهيكلي والخصخصة للجهاز المصرفي ساهمت في تعرضه لعدة أزمات امتدت من نهاية الألفية الثانية حتى الآن. أن هذه الأزمات قد نالت من الاستقرار الاقتصادي في شكل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة و تنامي عجز ميزان المدفوعات. أن تحرير وتطوير الجهاز المصرفي قد مصاحبه تراجع في نصيب الفرد من القطاعات السلعية من الائتمان المصرفي ومن ارصدة الاقراض والخصم.

وقدمت الدراسة عدة توصيات تمثلت فيما يلي: ربط نسبتي الاحتياطي القانوني والسيولة لدى البنوك بنسبة استثماراتها الانتاجية. أن مستوى التطور المالي والمصرفي يتطلب التركيز على دور المصارف في عملية التنمية إن مستوى التطور المالي والمصرفي في مصر لم يصل بعد إلى نظيره في البلدان المتقدمة وبالتالي فإن المنطق يحتم الا يخضع الجهاز المصرفي لما تخضع له الأجهزة المصرفية في هذه البلدان من تحرر مالي و مصرفي.

دراسة نوال جمعون (٢٠١١): دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية المعوقات والآفاق، دراسة حالة الجزائر. وهدفت الدراسة إلى: تشخيص المعوقات التي حالت دون أداء البورصة في الجزائر للدور الذي كان منتظرا منها، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لتجاوز هذه العقبات وتفعيل دور البورصة في الاقتصاد الجزائري.

ثم توصلت الدراسة الى: أن الواقع الذي تعيشه البورصة في الجزائر إنما هو نتاج لعديد من المعوقات سواء كانت هيكلية في الاقتصاد الوطني أو في طبيعة الهيكل التنظيمي للبورصة أو ما هو متعلق بالجانب الثقافي والديني. يجب أن يحظى هذا السوق المالي بكثير من الاهتمام.

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات تمثلت فيما يلي:الإسراع في عملية خصخصة المؤسسات العمومية بما فيها البنوك من خلال فتح رأس مالها أمام المتعاملين في البورصة. مراجعة الجانب التشريعي للبورصة خاصة فيما يتعلق بشروط الإدراج و كذا شركات الوساطة المالية. العمل على إرساء الثقافة البورصية لدى أفراد المجتمع عن طريق وسائل الإعلام و كذا شبكة الاتصال العالمية. العمل على ربط البورصة الجزائرية بالبورصات الإقليمية و الدولية بهدف الاستفادة منها.

دراسة منى أمام حسين وآخرون (2017): الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول، دراسة حالة مصر. وهدفت الدراسة إلى:

المقارنة ودراسات الحالة لدولة تتشابه مع مصر في الظروف والحالة الاجتماعية للاستفادة من تجاربهم في التنمية المستدامة. إيجاد سبل واستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الأخضر في جمهورية مصر العربية من أجل تحقيق تنمية مستدامة وتشجيع الاستثمار وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من أجل حياة كريمة. توضيح أفضل السبل التي تساعد للوصول إلى التنمية المستدامة باستخدام (الاقتصاد الأخضر).

وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج اهمها: مصر قادرة على الوصول لمعدلات مرتفعة من توليد الكهرباء والطاقة بالاعتماد على المصادر المتجددة للطاقة وبالأخص الطاقة الشمسية باستخدام نظم الخلايا الشمسية.الاستثمار الأجنبي كان له دور مباشر وقوي في مجال الطاقة المتجددة في العديد من الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ان جمهورية مصر العربية تتمتع بالعديد من الإمكانيات التي تجعلها تستطيع أن تصل الي التنمية المستدامة في عام ٢٠٣٠ و أن لديها العديد من المشروعات التي تعمل من خلالها على تطبيق المنظومة الخضراء والمحاولة الي الوصول للتنمية والمحافظة على الصحة العامة في المجتمع المصري.

دراسة نورهان عبد الرحمن (٢٠١٨): الصناعة الخضراء وأثرها على التنمية المستدامة، دراسة حالة مصر. وهدفت الدراسة إلى: التعرف على المستجدات في المجال الصناعي وتأثيره على صناعات الخضراء للوصول إلى التنمية المستدامة. قياس مدى تأثير الصناعات الخضراء على معدلات التنمية المستدامة. دراسة تجارب عدد من دول العالم بالصناعات الخضراء وتأثيره على التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة.

ثم توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: الصناعة الخضراء لها دور كبير في تحسين البيئة متمثلة في الحد من الانبعاثات الكربونية والاحتباس الحراري والمساهمة في القضاء على البطالة تحسين تقنية التكنولوجيا في الصناعات الخضراء من شأنها أن تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وعدم تلوث البيئة. تؤثر الصناعات الخضراء تأثير ايجابي و مباشر على معدلات التنمية المستدامة.

وأوصت الدراسة بما يلي: توفير الكوادر اللازمة وتأهيلها للتعامل مع التكنولوجيا الخضراء الحديثة. ضرورة توفير التمويل اللازم للمشروعات الصناعية الخضراء لدعمها بالتكنولوجيا الحديثة.

الدراسات الأجنبية

1- **Yao Wang and Qiang Zhi, 2016:" The role of green finance in environmental protection, Two aspects of market mechanism and policies"**

وهدفت الدراسة إلى: إلقاء الضوء على دور التمويل الأخضر في حماية البيئة من جانبان هما آلية السوق والسياسات. تقييم للوضع الراهن للتمويل الأخضر في مجال الطاقة المتجددة ومعرفة بعض أوجه القصور. تكريس الاهتمام بتطوير آلية السوق وصياغة السياسات من خلال الكشف عن التناقضات الداخلية بين التمويل الأخضر وحماية البيئة اقتراح حلولاً جوهرياً لتحقيق أفضل التوازن البيئي وسياسات التمويل.**ةثم توصلت الدراسة الى** : يجب أن يكون المشروعات حماية البيئة الخاصة تمويل فريد من نوعه يمثل خليطاً بين السندات والتي تتطلب فترات طويلة نسبياً وبين منتجات مالية خضراء سريعة السيولة مثل توريق الأصول، لتغيير هيكل لتوفير السيولة اللازمة والتشجيع المستثمرين على الدخول في سوق الأوراق المالية. يجب أن تعمل السياسات على تحسين نشاط سوق التمويل

الأخضر من خلال تطويرها لمنتجات التمويل البيئي، وبناء سوق المشتقات المناخية والأسواق المالية الثانوية الأخرى ذات الصلة لحماية البيئة، وبالتالي تحسين مباشرة سيولة الاستثمار.ةإصلاح إدارة الإيرادات المالية وسياسة التوزيع بما يتناسب مع قدرة المشاريع على استيعاب الأموال مما يؤدي الى زيادة الإقبال على السيدات الخضراء مشتقات الخضراء ويؤدي إلى زيادة حجم الموارد المالية المتاحة لتمويل المشروعات الخضراء.

2- RABEYA KULSUM, S.Sadrul Huda (2018): "Thinking About The Green Banking Model In The Context of Bangladesh

وهدفت الدراسة إلى: القاء الضوء على تأثير تغير المناخ في بنجلاديش ودور البنوك الخضراء في مكافحة اثاره. اظهار السياسات والنماذج المصرفية التي تقدم منتجات مصرفية خضراء. توضيح السياسات والنماذج المصرفية في بنجلاديش حتى نهاية عام 2015.

ثم توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن غالبية عملاء البنوك والمؤسسات المالية ليس لديهم الوعي الكافي بالاقتصاد الأخضر وليس لديهم إدراك بأهمية المنتجات المصرفية الخضراء. أن هناك مجموعة من التحديات تواجه البنوك في التحول للصيرفة الخضراء منها الافتقار إلى الإطار التنظيمي والعملاء المتعثرين. قدمت الدراسة نموذج مقترح للبنوك الخضراء يتكون من ثلاث مجموعات هم اصحاب المصالح والبنوك والعملاء. ضرورة تقديم تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة للمشروعات الخضراء وتشديد الاجراءات ووضع شروط أصعب للمشروعات الغير صديقة للبيئة.

القسم الثاني: الإطار التطبيقي

التحليل الإحصائي لإثبات صحة أو خطأ فروض الدراسة

جدول (1) : يوضح متغيرات الدراسة وعناصر قياسها ورموزها

المتغيرات	الأبعاد	الرمز	الفترة الزمنية
(المتغير المستقل)	الائتمان الأخضر	X1	2018-2003
	الودائع	X2	2018-2003
(المتغير التابع)	القطاع الزراعي الأخضر	Y1	2018-2003
	القطاع الصناعي الأخضر	Y2	2018-2003

بيانات الائتمان الأخضر في الجهاز المصرفي

جدول رقم (2) : يوضح بيانات الائتمان الأخضر في الجهاز المصرفي

(القيمة بالمليار دولار أمريكي)

السنة	الائتمان الأخضرX1	الودائع X2
2003	8,495	66,834
2004	10,22	74,443
2005	12,605	89,687
2006	12,93	177’98
2007	12,295	114,09
2008	10.095	140,16
2009	13.905	144,69
2010	14,45	149,52
2011	14,195	157,96
2012	13,26	146,03
2013	15,345	166,24
2014	15,46	189,83
2015	13,68	163,89
2016	11,405	102,1
2017	15,34	151,68
2018	18,495	198,66

مساهمة القطاعات في الناتج القومي

جدول رقم (3) : يوضح مساهمة القطاعات الخضراء في الناتج القومي المصري..

(القيمة بالمليار دولار أمريكي)

السنة	الائتمان الأخضر X1	الودائع X2
2003	6,84	7,175
2004	5,625	6,795
2005	6,27	7,495
2006	7,115	8,585
2007	8,755	10,025
2008	10,28	12,635
2009	12,28	14,915
2010	14,6	17,625
2011	16,365	18,605
2012	15,745	22,58
2013	16,27	23,965
2014	17,32	25,625
2015	18,955	27,775
2016	19,59	28,0.35
2017	13,515	19,35
2018	17,08	20,425

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجمعها، فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام البرامج الإحصائية **(SPSS Version 26)** لتحليل البيانات ومعالجاتها.

فيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات :

نوع الأسلوب الإحصائي	البيـــــــان
المتوسط الحسابي	لمعرفة مدي ارتفاع أو انخفاض بيانات متغيرات الدراسة
الانحراف المعياري	للتعرف على مدي انحراف بيانات متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في بيانات متغيرات الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت البيانات وانخفض تشتتها.
معامل ارتباط بيرسون	للتعرف على نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
تحليل الانحدار الخطي البسيط	لمعرفة أثر لكل بعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع.
تحليل الانحدار المتعدد	لمعرفة أثر أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع.
اختبارات لعينتين مستقلتين	لمعرفة الفروق بين المتغيرات.

تحليل ونتائج فروض الدراسة

تتحدد مقاصد هذا البند في اختبار صحة الفرضيات المتعلقة بوجود علاقة تأثير معنوية بين متغيرات الدراسة، وقد استخدم الباحث طريقة الانحدار الخطي البسيط وذلك لمعرفة تأثير كل من الائتمان الأخضر والودائع (المتغير المستقل) على كل من القطاع الزراعي الأخضر والقطاع الصناعي الأخضر (المتغير التابع).

الفرض الأول:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للائتمان الأخضر على القطاع الزراعي الأخضر في مصر.

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

جدول رقم (4) : يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير الائتمان الأخضر على القطاع الزراعي الأخضر في مصر

المتغير التابع	الارتباط (R)	معامل التحديد	المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية DF		معامل الانحدار β		المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig
القطاع الزراعي الأخضر	0.515	0.265	5.040	0.041	الانحدار	1	المقدار الثابت	0.253	2.245	0.041
					البواقي	14	الائتمان الأخضر	0.979		
					المجموع	15				
معادلة التنبؤ (الانحدار الخطي البسيط)					القطاع الزراعي الأخضر = 0.253 + 0.693 الائتمان الأخضر					

يتضح من الجدول السابق وجود تأثير للائتمان الأخضر على القطاع الزراعي الأخضر مصر، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الأخضر على القطاع الزراعي الأخضر، حيث بلغ معامل الارتباط R (0,515) عند مستوي معنوية 0,05، أما معامل التحديد R2 فقد بلغ (0,265) ، أي أن ما قيمته (0,265) من التغير في القطاع الزراعي الأخضر ناتج عن التغير في الائتمان الأخضر، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0,979)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الائتمان اخضر، يؤدي إلى زيادة في القطاع الزراعي الأخضر بمقدار قدره (0,979) وتؤكد تنويه هذا التأثير قيمة F المحسوبية والتي بلغت (5,040) وهي دالة عن مستوي معنوية ، كما بلغت قيمة T المحسوبة (2,245) وهي دالة عند مستوي معنوية 0,05 .

الفرض الثاني:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية للائتمان الأخضر على القطاع الصناعي الأخضر في مصر.

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

جدول رقم (5) : يوضح نتائج تحليل الانحدار الخط البسيط لتأثير الائتمان الأخضر على القطاع الصناعي الأخضر في مصر

المتغير التابع	الارتباط (R)	معامل التحديد	المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية DF		معامل الانحدار β		المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig
القطاع الصناعي الأخضر	0.537	0.288	5.265	0.032	الانحدار	1	المقدار الثابت	4.265	2.380	0.032
					البواقي	14	الائتمان الأخضر	1.639		
					المجموع	15				
معادلة التنبؤ (الانحدار الخطي البسيط)										
القطاع الصناعي الأخضر = 4,765 + 1,639 الائتمان الأخضر										

يتضح من الجدول السابق وجود تأثير للائتمان الأخضر على القطاع الصناعي الأخضر مصر، حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود تأثير ذو دلالة احصائية للائتمان الأخضر على القطاع الصناعي الأخضر مصر، حيث بلغ معامل الارتباط R (0,537) عند مستوى معنوية 0.’05، أما

معامل التحديد R2 فقد بلغ (0,288) ، أي أن ما قيمته (0,288) من المتغير في القطاع الصناعي الأخضر ناتج عن التغير في الائتمان الأخضر ، كما بلغت قيمة درجة التأثير (1,639) ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الائتمان الأخضر، يؤدي إلى زيادة في القطاع الصناعي الأخضر بمقدار (1,639) ، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (5,665) وهي دالة عن مستوى معنوية 0,05 ، كما بلغت قيمة T المحسوبة (2,380) وهي دالة عند مستوى معنوية 0,05.

الفرض الثالث:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية للودائع على القطاع الزراعي الأخضر في مصر.

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

جدول رقم (6) : يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

لتأثير الودائع على القطاع الزراعي الأخضر في مصر

المتغير التابع	الارتباط (R)	معامل التحديد	المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية DF		معامل الانحدار β		المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig
القطاع الزراعي الأخضر	0,707	0,499	13,964	0,002	الانحدار	1	المقدار الثابت	1,453	3,737	0,002
					البواقي	14	الائتمان الأخضر	0,084		
					المجموع	15				
معادلة التنبؤ (الانحدار الخطي البسيط)					القطاع الزراعي الأخضر = 1,453 + 0,084 الودائع					

يتضح من خلال الجدول السابق وجود تأثير للودائع على القطاع الزراعي الأخضر في مصر، حيث ظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود تأثير ذو دلالة احصائية للودائع على القطاع الزراعي الأخضر في مصر ، حيث بلغ معامل الارتباط R (0,707) عند مستوى معنوية 0,05 ، أما معامل التحديد R2 فقد بلغ (4,99)، أي أن ما قيمته (0,499) من التغير في القطاع الزراعي الأخضر ناتج عن التغير في الودائع، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0,084)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الودائع ، يؤدي إلى زيادة في القطاع الزراعي الأخضر بمقدار قدره (0,084)، وتؤكد معنوية هذا

التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (13,964) وهي دالة على مستوى معنوية 0,05 ، كما بلغت قيمة T المحسوبة (3,737) وهي دالة عند مستوى معنوية 0,05 .

الفرض الرابع:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للودائع على القطاع الصناعي الأخضر في مصر.

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

جدول رقم (7) : يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير الودائع على القطاع الصناعي الأخضر في مصر.

المتغير التابع	الارتباط (R)	معامل التحديد	المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية DF		معامل الانحدار β		المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig
القطاع الزراعي الأخضر	0,705	0,499	13,964	0,002	الانحدار	1	المقدار الثابت	1,083 -	3,737	0,002
					البواقي	14	الائتمان الأخضر	0,134		
					المجموع	15				
معادلة التنبؤ (الانحدار الخطي البسيط)					القطاع الناعي الأخضر = - 083,1 + 0,134 الودائع					

يتضح من خلال الجدول السابق وجود تأثير للودائع على القطاع الصناعي الأخضر في مصر، حيث ظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود تأثير ذو دلالة احصائية للودائع على القطاع الصناعي الأخضر في مصر ، حيث بلغ معامل الارتباط R (0,705) عند مستوى معنوية 0,05 ، أما معامل التحديد R2 فقد بلغ (0,497)، أي أن ما قيمته (0,497) من التغير في القطاع الصناعي الأخضر ناتج عن التغير في الودائع، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0,134)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الودائع ، يؤدي إلى زيادة في القطاع الصناعي الأخضر بمقدار قدره (0,134)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (13,835) وهي دالة على مستوى معنوية 0,05 ، كما بلغت قيمة T المحسوبة (3,720) وهي دالة عند مستوى معنوية 0,05 .

الفرض الخامس:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الائتمان الأخضر والودائع من جانب والقطاع الزراعي الأخضر والصحة العامة من جانب أخر في مصر.

ولقياس صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام معامل ارتباط سبيرمان ، وقياس حجم التأثير وهي قوة العلاقة بين المتغيرات في المجتمع[1]، ويمكن التعبير عن حجم التأثير بصيغة مربع معامل الارتباط (d=r^2) أي معامل التحديد، ويكون حجم التأثير صغير إذا كانت قيمة d= أقل من 0,30 ويكون متوسط قيمة d= (0,30 – 0,49) ويكون كبير إذا كانت قيمة d= أكبر من 0,50 .

يوضح جدول رقم (8) : العلاقة الارتباطية بين الائتمان الأخضر والودائع من جانب والقطاع الزراعي الأخضر والصحة العامة من جانب أخر في مصر

المتغيرات	القطاع الزراعي الأخضر			
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	حجم العينة	حجم التأثير d
الائتمان الأخضر	*0,515	0,041	16	0,265
الودائع	**0,707	0,002	16	0,499
الصحة العامة	*0,604	0,013	16	0,364

(**) دلالة عند مستوى 0,01 (*) دلالة عند مستوى 0,05

يوضح الجدول السابق ما يلي :

أولاً الائتمان الأخضر: أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الائتمان الأخضر وبين القطاع الزراعي الأخضر في مصر ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,515) بقوة ارتباط متوسطة، عند مستوى معنوية (0,05) كما بلغ حجم التأثير (0,265) وهم حجم تأثير صغير، ومما

1 Cashen, L. H., & Geiger, S. W. (2004). Statistical power and the testing of null hypotheses: A review of contemporary management research and recommendations for future studies, Organizational Research Methods 7(2), 151-167.

سبق يتضح لنا أن الائتمان الأخضر يرتبط ارتباطاً طردياً موجباً بالقطاع الزراعي الأخضر ، حيث كلما زاد الائتمان الأخضر زاد القطاع الزراعي الأخضر وزاد الأثر الإيجابي على الصحة العامة.

ثانياً: الودائع: أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الودائع وبين القطاع الزراعي الأخضر في مصر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,707) بقوة ارتباط قوية، عند مستوي معنوية (0,05) كما بلغ حجم التأثير (0,499) وهو حجم تأثير متوسط، ومما سبق يتضح لنا أن الودائع ترتبط ارتباطا طرديا موجبا بالقطاع الزراعي الأخضر، حيث كلما زادت الودائع زاد القطاع الزراعي الأخضر وزاد الأثر الإيجابي على الصحة العامة.

الفرض السادس:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الائتمان الأخضر والودائع من جانب والقطاع الصناعي الأخضر والصحة العامة من جانب أخر في مصر.

ولقياس صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام معامل ارتباط سبيرمان، وقياس حجم التأثير وهي قوة العلاقة بين المتغيرات في المجتمع[1]، ويمكن التعبير عن حجم التأثير بصيغة مربع معامل الارتباط (d=r^2) أي معامل التحديد Coefficient of Determination، ويكون حجم التأثير صغير اذا كانت قيمة d= اقل (0,30– 0,49)، ويكون كبير اذا كانت قيمة d= اكبر من 0,50.

يوضح جدول رقم (9) العلاقة الارتباطية بين الائتمان الأخضر والودائع من جانب والقطاع الصناعي الأخضر والصحة العامة من جانب أخر في مصر

المتغيرات	القطاع الصناعي الأخضر			
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	حجم العينة	حجم التأثير d
الائتمان الأخضر	*0,537	0,032	16	0,288
الودائع	**0,705	0,002	16	0,497
الصحة العامة	**0,959	0,000	16	0,919

1 Cashen, L. H., & Geiger, S. W. (2004). Statistical power and the testing of null hypotheses: A review of contemporary management research and recommendations for future studies, Organizational Research Methods 7(2), 151-167.

(**) دلالة عند مستوى 0,01 (*) دلالة عند مستوى 0,05

يوضح الجدول السابق ما يلي:

أولاً: الائتمان الأخضر: أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الائتمان الأخضر وبين القطاع الصناعي الأخضر في مصر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,537) بقوة ارتباط متوسطة ، عند مستوى معنوية (0,01) كما بلغ حجم التأثير (0,288) وهو حجم تأثير صغير، ومما سبق يتضح لنا أن الائتمان الأخضر زاد القطاع الصناعي الأخضر وزاد الأثر الإيجابي على الصحة العامة.

ثانياً: الودائع: أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الودائع وبين القطاع الصناعي الأخضر في مصر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,705) بقوة ارتباط متوسطة ، عند مستوى معنوية (0,01) كما بلغ حجم التأثير (0,497) وهو حجم تأثير متوسط ، ومما سبق يتضح لنا أن الودائع ترتبط ارتباطاً طردياً موجباً بالقطاع الصناعي الأخضر، حيث كلما زادت الودائع زاد القطاع الصناعي الأخضر وزاد الأثر الإيجابي على الصحة العامة.

نتائج البحث:

1- يتطلب الأمر وضع استراتيجية وطنية لبناء المهارات اللازمة للعمل ضمن قطاعات الاقتصاد الأخضر تغطي أهم قطاعات هذا الاقتصاد كمرحلة أولي مع مراجعة لبرامج التدريب ليشمل تطبيقات الاستدامة المطلوبة التي تؤدي بالدرجة الأولي إلى تطوير القطاعات الإنتاجية الخضراء.

2- تعزيز القدرات الوطنية بما يمكنها من وضع سياسات وبرامج لتحفيز وتنمية القطاعات الإنتاجية الخضراء من خلال تطوير وإعداد السياسات والبرامج ذات العلاقة وتعزيز وتسهيل فرص الوصول إلى المعلومات والخبرات المتعلقة بخيارات الإنتاج الأخضر.

3- ترسيخ دور منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني كأداة لنقل مهارات العاملين للتحول نحو الاقتصاد الأخضر بالوطن العربي تمثل واحدة من أهم الأدوات المعتمدة لبناء مجموعة المعارف والمهارات الوطنية والاتجاهات السلوكية المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من أجل استغلال

الفرص التي توفرها أنشطة ومجالات عمل الاقتصاد الأخضر بما يستوجب التحرك الجاد لتعزيز السياسات التعليمية والتدريبية التي تسعي المنظمة لتحقيقها في الدول العربية.

4- الاقتصاد الأخضر يدعم التنمية المستدامة ويسهم في توفير فرص عمل جديدة، ومن ثم فالاهتمام بقطاعات هذا الاقتصاد له فوائد متعددة منها :

- التصدي لظاهرة تغير المناخ والحد من استنزاف الموارد وتعزيز كفاءة الطاقة ويحقق فوائد بيئية واجتماعية كبيرة.
- يسهم في تنمية المورد البشري وزيادة كفاءته الإنتاجية على اعتبار أن قطاعات هذا الاقتصاد تتطلب في العاملين به توافر مهارات وقدرات تكنولوجيه متطورة.
- إصلاح السياسات والتشريعات بما يواكب مرتكزات هذا الاقتصاد.
- دعم الاستثمار والمياه الخاصة لدي الشباب لإنجاز مشاريع صغري في الاقتصاد الأخضر.
- دعم السياسات الرامية إلى الترويج لهذا النوع من الوظائف وقد يتطلب الأمر استحداث نموذج تنموي جديد أكثر شمولية ومساواة وعدالة واستدامة من النواحي البيئية.

توصيات البحث

1- ضرورة البدء في انشاء مجموعة من الصناديق والسندات الخضراء مع اصدار مجموعة من القوانين والتشريعات وموافقات من البنك المركزي المصري لتحفيز التمويل الأخضر في مصر.

2- العمل على زيادة نسبة الصيرفة الخضراء من اجمالي التوظيف المصرفي وذلك من خلال تشجيع ابتكار منتجات ائتمانية جديدة مع انشاء ادارة متخصصة في الجهاز المصرفي لتبني الابتكارات الجديدة في مجال الصيرفة الخضراء ووضع الأليات تنفيذها للمساهمة في المشروعات القومية الخضراء.

3- الاهتمام بتنويع الأوعية الادخارية وخصوصا ودائع العملاء لزيادة حجم الودائع مع ربط زيادة تلك الودائع بزيادة الائتمان للمشروعات الخضراء بناءً على استراتيجية واضحة ومحددة لعملية التنمية الاقتصادية الخضراء موضح بها دور الجهاز المصرفي والية التمويل ومحدد بها دور الجهات المعنية في شتى قطاعات النشاط الاقتصادي الأخضر.

4- ضرورة زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي الأخضر لما له من أثر كبير في اقتصاديات العديد من الدول الأفريقية ووجود طلب كبير على تلك المنتجات في الأسواق الخارجية بتكوين تجمعات زراعية مستدامة مع التوسع في الزراعات العضوية والرأسية والعمودية باستخدام الصوب الزراعية وباستخدام الري بالتنقيط بالطاقة الشمسية على نطاق واسع بمبادرات مجتمعية بخطط محددة واضحة المعالم والاستعانة بالخبرات المصرية والدولية في هذا المجال بمعاونة الجهاز المصرفي سواء في مرحلة الانشاء او الانتاج او التسويق او التصدير للأسواق الخارجية.

5- ضرورة زيادة الاهتمام بالصناعات الخضراء لما لها من تأثير مباشر على خلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة والاهتمام بتحويل مشكلة النفايات الى فرص استثمارية واعدة من خلال وتحويلها إلى مصدر للدخل القومي بإعادة تدويرها واستخدامها في توليد الطاقة والعديد من الصناعات مثل صناعة الأسمدة العضوية والصناعات الخضراء، ويمكن للبنوك المصرية القيام بتمويل المشروعات الصغيرة في هذا المجال في مراحلها المختلفة.

6- توطين صناعة السيارات الكهربائية بعمل شراكات واتفاقيات تعاون مع عدد من الشركات العالمية وزيادة نسبة الناتج المحلي في التصنيع والاستفادة من موقع مصر الجغرافي المميز لتكون مصر بوابة تصدير السيارات لأفريقيا ودول الشرق الأوسط ويمكن للبنوك المساهمة سواء في تمويل إنشاء مصانع السيارات الكهربائية والصناعات المغذية لها والقيام بتشجيع المبيعات لتلك السيارات بالبيع بالتقسيط وبأسعار فائدة مميزة.

7- القيام بتنفيذ عدد من المبادرات في مجال الاقتصاد الأخضر مثل الاستفادة من اسطح المنازل في توليد الطاقة الشمسية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتوفير استهلاك الكهرباء مثل فاصل التيار التلقائي بالمنازل والتبريد بدون كهرباء كمرحلة أولى في المدن الجديدة مما يؤدي إلى وفرة كبيرة في استهلاك الكهرباء بدعم من القطاع المصرفي لإتاحة التمويل اللازم.

8- إنشاء إدارة مستقلة تابعة للبنك المركزي لمتابعة المشروعات الخضراء وفقاً للخطط القومية المحددة وتذليل ما قد يواجهها من مشكلات وخصوصاً في مجال الائتمان الأخضر لكافة قطاعات الاقتصاد القومي.

المراجـع

المراجع باللغة العربية:

1. خالد عبد الحميد محمد عمر، اقتصاديات الطاقة الشمسية في مصر "دراسة مقارنة ودراسة قياسية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس، مايو 2012، ص 23.
2. خبابه عبد الله وتطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ، دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا – جامعة المسيلة، ص12 : سمير أكرم أحمد ، محمد حنفي حسن ، نجوى يوسف جمال الدين – الاقتصاد الأخضر.... المفهوم والمتطلبات في التعليم. العلوم التربوية العدد الثالث ج1، يوليو 2014، ص 441 ، 439 ، 440.
3. عبير عبد الحكم ، الاقتصاد الأخضر مفهومة قطاعاته واثره على التنمية المستدامة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، 2019، ص 353 – 381.
4. عزت عبد الله، أثر المتغيرات البيئية الاقتصادية على دور الجهاز المصرفي في رفع كفاءة الاستثمار في مصر، دراسة تطبيقية على بنوك الاستثمار ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث البيئة ، جامعة عين شمس ، 2005 .
5. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحديتها في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، مجلة التواصل ، العدد 26 يونيو 2010، ص 135 – 136
6. نجوى يوسف جمال الدين ، سمير أكرم أحمد ، محمد حنفي حسن ، الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة 2014 ، ص4
7. نورهان عبدالرحمن ، الصناعة الخضراء وأثرها على التنمية المستدامة ، دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي ، العدد 296 ، يناير 2018، ص112 – 129
8. وائل محمد احمد مصطفي، انعكاسات مشكلة التعثر على سياسات الائتمان في الجهاز المصرفي المصري رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005

9. ياسين حميد هائل الحمادي، تمويل التنمية الاقتصادية في اليمن بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

المراجع الأجنبية

1. Adrian C.Newten & Elena Cantarello, An introduction to the green economy (Science, systems & sustainability),First published, Rutledge, New York, 2014, P3.
2. Bangladesh, Rabeya Kulsum, S.S.M. Sadrul Huda ,Thinking About The Green Banking Model In The Context Of The Journal of Developing Areas, Tennessee State University College of Business, Volume 52, Number 2 , Spring 2018, pp. 197- 214
3. Carol McClelland, Op-Cit, P 32.
4. David Coady, Ian Parry, Louis Sears and Baoping Shang, "How Large Are Global Energy Subsidies ?" International Monetary Fund Working Paper 2015 , P88
5. Frank Marquardt, Green careers, Webfeet, Philadelphia, 2008 P 25,
6. Miguel Mendonça & Others, Powering the Green Economy: The Feed-in Tariff Handbook First published, Earthscan, London, 2010, P7.
7. Nora Rathzel & David Uzzell, Trade unions in the green economy: Working for the environment, first published Rutledge, USA, 2013, P 51.
8. Sustainlabour, Green Jobs and related policy frameworks. An overview of the European Union, February 2013. p29
9. United Nations Environment Programme, November 2018. pp14
10. United Nations Environment Programme, using indicators for green economy policymaking, 2014, P3.

11. Yao Wang and Qiang Zhi, 2016 ":The role of green finance in environmental protection, Two aspects of market mechanism and policies, School of Government,
12. and Finance of University Central Economics, Beijing, 100081

الاوراق البحثية والمجلات:

1. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ورقة معلومات أساسية من أجل المشاورات الوزارية إضافة الاقتصاد الأخضر ، ورقة نقاش مقدمة من المدير التنفيذي ، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، 20-22 فبراير 2012 البند 4 من جدول الأعمال المؤقتة القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية 2.
2. استراتيجية التنمية المستدامة. رؤية مصر 2030، الهيئة العامة للاستعلامات، مؤتمر دعم و تنمية الاقتصاد المصري .
3. نحو اقتصاد أخضر مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء علي الفقي" برنامج الأمم المتحدة للبيئة- على موللى، سكوت كاتو، ترجمة علاء صلاح مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق، مجموعة النيل العربية – ص78.
4. الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء علي الفقر : المبادئ والفروض والتحديات في المنطقة العربية. استعراض الانتاجية وانشطة المستدامة في منطقة الإسكوا – العدد الأول ص 79،80.
5. وزارة الدولة لشئون البيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)، المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبينة، 2015
6. الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي، 2017، العدد 38
7. مجلة "البيئة والتنمية، افاق بيئية ، إعداد مختلفة.
8. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة .

9. البوابة الرسمية لوزارة البيئة المصرية.

المواقع الالكترونية:

1. https://www.unenvironment.org/resources/emissions-gap report -2018
2. http://www.un.org/ar/sustainablefuture/about.shtml
3. https://www.univ- tebessa.dz
4. http://www.ropme.org)
5. https://www.ecssr.com.
6. https://government.ae/ar-ae/information-and services/environment- and-energy/water- and energy/energy
7. https://government.ae/ar-AE/about-the-uae/uae-future/2017-01-11-1.960547
8. http://www.sustainlabour.org.p28
9. https://www.envirocitiesmag.com/articles/sustainare_investment_for greener future/dubai-government-role-in-pioneering.php
10. http://roayahnews.com/infographs/2017/09/18
11. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1273308/
12. ttps://www.albayan.ae/five-sensesle/east-and-west/201505-22-z.2379248
13. https://www.sayidaty.net/node/832941/21/1/2019
14. https://www.enec.gov.ae/ar/discover/nuclear-energy-in-the-uae/
15. http://marocenv.com/10997.html
16. http://wap.autozone-mag.com/topic
17. https://www.abudhabienv.ae/news-43950.html10/12/2018

18. https://government.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-wards/federal-governments-strategies-and-plans/the-uae-water-security-strategy-2036
19. http://uaesdgs.ae/ar-AE/goals/clean-water-and-sanitation
20. https://www.visitdubai.com/ar/business-in-dubai/why-dubai/news-and-insights/agriculture-sector-innovation-dubai
21. https://www.agri2day.com/2018/07/24
22. http://www.uabonline.org/ar/research/banking/18/4/2018
23. http://www.findevgateway.org/ar/announcement
24. http://www.snyar.net.
25. https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2019/03/18/10-years-of-green-bonds-creating-the-blueprint- for- sustainability- across-capital- markets